

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

رقم التبليغ:	١٦٧
بتاريخ:	٢٠٠٨/٣/٢٦

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٥٠١

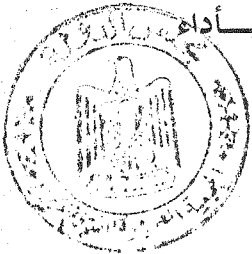
السيد / رئيس مصلحة الجمارك

تحية طيبة..... وبعد،،،،،

فقد اطلعنا علي كتابكم رقم ٣٦٨٧ المؤرخ ٢٠٠٣/٧/٣ بشأن النزاع القائم بين مصلحة الجمارك والهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي حول أداء مبلغ (١١٨٦٤٩٦٨٩ جنيه) عن سيارات وموتوسيكلات وأمتعة شخصية خاصة بالمسابقين وطائرة ، تم الإفراج عنهم مؤقتاً لسباقات رالي الفراعنة عن أعوام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ١٩٩٤ .

وحاصل الواقعات — حسبما يبين من الأوراق — أنه خلال الأعوام من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٤ أفرجت المصلحة عن عدد من البيانات الجمركية برسم السيد / رامي سياج منظم سباق رالي الفراعنة وذلك تحت نظام الإفراج الجمركي المؤقت مقابل تعهد الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم إعادة تصديرها للخارج. وإذا إنتهت صلاحية تسيير مشمول البيانات الجمركية داخل البلاد فقد جرت مطالبة الهيئة بأداء الضرائب والرسوم الجمركية والغرامات المقررة، بيد أنها قعدت عن الوفاء . وإزاء ذلك طلبتم طرح النزاع علي الجمعية العمومية للفصل فيه برأى ملزم طبقاً للمادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وبمخاطبة إدارة الفتوي لوزارة المالية الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي للرد علي موضوع النزاع ، ورد كتاب الهيئة المؤرخ ٢٠٠٣/١٠/٥ والذي أفاد أنه تمت تسوية كافة المتعلقات التي تشير إليها مصلحة الجمارك ، والتي ردت بكتابها المؤرخ ٢٠٠٤/١/٣ بطلب إلزام الهيئة بأداء

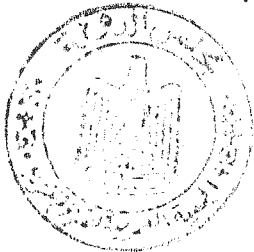


مبلغ (١٠٢٩١٦٨١ ر جنيه) ، ثم شكلت لجنة مشتركة وانتهت إلي أن إجمالي المديونية قد بلغ (٣٨٨ ر ٥٦٣ ر جنيه) ، وقد أبدي مندوب الهيئة إعتراضه بعدم إستحقاق مصلحة الجمارك لبعض البنود التي تضمنها مبلغ المديونية وهي : ١ - رسوم الخدمات . ٢ - نسبة ٢٠ % المقررة بموجب المادة (٨) من القانون ١٨٦ لسنة ١٩٨١ . ٣ - الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على سيارات لم ترد إلى مصر . ٤ - السيارات والموتوسيكلات التي احترقت أو تلفت بسبب أجنبي . ٥ - ما تم التنازل عنه وسلم إلى مصلحة الجمارك ، ٦ - الأمتعة الشخصية للمتسابقين والميداليات والكؤوس ، ٧ - المبلغ المقدر كضريبة مبيعات في الخانة المخصصة للرسوم الجمركية .

وقد ردت مصلحة الجمارك علي تلك الاعتراضات بكتابتها رقم ٢٥٩ المؤرخ ١/٣/٢٠٠٧ والموجه إلي المكتب الفني للجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع انتهت فيه إلي طلب إصدار قرار بإلزام الهيئة بمبلغ [٣٥٥٦٨٨٣ جنيه] قيمة الضرائب والرسوم الجمركية ، وكذلك الغرامات المقررة بموجب نص المادة ١١٨ / د من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته .

ونفيد أن الموضوع عرض علي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بجلستها المعقودة في ٥ من مارس سنة ٢٠٠٨ م ، الموافق ٢٧ من صفر سنة ١٤٢٩ هـ ، فاستبان لها أن النزاع المثار أمامها بين مصلحة الجمارك والهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي يدور حول إعتراض الهيئة علي المبلغ المالي المقدر كرسوم خدمات وضريبة مبيعات ورسوم جمركية علي مشمول البيانات الجمركية المفرج عنها مؤقتاً برسم السيد / رامي سياج وتعهده الهيئة المشار إليها في حالة عدم التصدير .

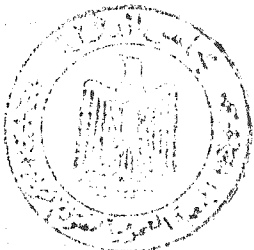
وقد استعرضت الجمعية العمومية في هذا الشأن حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلستها المعقودة بتاريخ ٥/٩/٢٠٠٤ في القضية رقم ١٧٥ لسنة ٢٢ ق دستورية فيما تضمنه من عدم دستورية النص المقرر لرسوم الخدمات والقرارات الصادرة تنفيذاً له .



كما استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها بشأن الضريبة العامة على المبيعات، من أن المشرع في المادتين (٢) و(٦) من قانون الضريبة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . قد وضع تنظيمًا شاملاً للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول المرافق لهذه الضريبة، وبالنسبة للسلع المستوردة فجعل مناط استحقاق الضريبة منوط بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة، وهي أن يكون استيرادها بغرض الاتجار فيها.

أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية الأخرى فقد استقر إفتاء الجمعية العمومية على أن المشرع بمقتضى ما نصت عليه المادتان (٥ ، ١٠١) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، قد وضع أصلاً عاماً بمقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب والرسوم الجمركية، بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص ، ومن ذلك ما ينص عليه البنودان (٢ ، ٣) من المادة (٢) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ، والذي أعفى الأمتعة الشخصية بالمسافرين وكذلك الأشياء المجردة من أية صفة تجارية كالنياشين والميداليات والجوائز العلمية من الخضوع للرسوم الجمركية، كما أجاز المشرع الإفراج عن البضائع الخاضعة للضريبة الجمركية تحت نظام الموقوفات ، دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية ، ومن بين هذه الشروط الالتزام بإعادة التصدير لسيارات الركوب الخاصة المفرج عنها مؤقتاً فور إنتهاء مدة الإفراج المؤقت أو إنتهاء الغرض أيهما أسبق حدوثاً ، وعند الإخلال بهذا الالتزام تتحقق المخالفة الجمركية وتستحق الضريبة والرسوم الجمركية، إلا إذا أثبت إستحالة التصدير لسبب أجنبي لايد للمستورد فيه ، فإن إلتزامه ينقضى ، ولاوجه للمطالبة به ، كما إستثنى المشرع في المادة (٨) من القانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه سيارات الركوب الخاصة المفرج عنها مؤقتاً من الخضوع لنسبة ٢٠% المقررة على الآلات والمعدات المفرج عنها بصفة مؤقتة بغرض التأجير أو العمل المؤقت داخل البلاد.

وبالتطبيق لما تقدم — ولما كان الثابت من الأوراق — أن المبلغ المالى المقدر كرسوم وضرائب جمركية على مشمول البيانات المفرج عنها مؤقتاً برسم السيد/ رامى سياح وتعهده الهيئة



المصرية العامة للتنشيط السياحي بإعادة التصدير قد افتقر للسند القانوني في العديد من بنوده مما يتعين معه استئصالها ورفض مطالبة مصلحة الجمارك بالنسبة إليها وهذه البنود هي : —

١ — رسوم الخدمات. ٢ — نسبة ٢٠% الواردة بالمادة (٨) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦، حيث أنها طبقت على سيارات الركوب الخاصة والتي أعفاها المشرع من الخضوع لتلك النسبة.

٣ — مشمول البيان الجمركي رقم ٩٠/١٧٤ حيث إنه سبق لهيئة الجمعية العمومية أن أصدرت رأيها الملزم بالزام الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بأداء مبلغ ٦٠٥٧٥٠ جنيه إلى مصلحة الجمارك وذلك بالفتوى رقم (٩٠٥ في ١٣/١١/١٩٩٣)، ولم يطرأ من الموجبات ما يقتضى إعادة النظر فيه من جديد، كذلك بالنسبة للبيانات الجمركية أرقام ٩٣/١٠٧١٥، ٩٣/١٠٦٠٧ حيث سبق وأن رفضت الجمعية العمومية مطالبة الجمارك بشأن هذين البيانين

بالفتوى رقم (٦٩٧ في ١٩٩٨/٦/٣ جلسة ١٩٩٨/٦/٢ ملف رقم ٢٦٨٧/٢/٣٢).

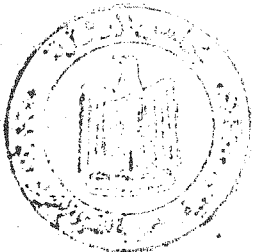
٤ — البيان الجمركي رقم ٥٨٣٩ م/س/٩٠ حيث أنه ثبت أن مشمول هذا البيان لم يتم شحنه ولم يدخل الاقليم الجمركي. ٥ — البيان الجمركي رقم ٦٨٩٣ م/س/١٩٩١ فقد ثبت أن مشمول

البيان الجمركي قد تم إعادة تصديره. ٦ — مشمول البيانات الجمركية أرقام ٤٩٠٥ م/س/ ١٩٩١، ١٩٢٠ م/س/ ١٩٩١، ٩٣٧ م/س/ ٩٢ فقد ثبت احتراقها. ٧ — مشمول البيانات

الجمركية أرقام ٩٢/١٠١، ٩٢/١٠٢، ٩٢/١١٠ وهي أمتعة شخصية وكؤوس معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية. ٨ — مشمول البيانات الجمركية أرقام (٦٥٧٠، ٦٦١٩، ٦٦٢٠،

٦٢١، ٦٦٢٢، ٦٩٢٢، ٦٦٢٥، ٦٦٢٦، ٦٦٢٧، ٦٦٢٨، ٦٦٢٩، ٦٦٣٠، ٦٣١، ٦٦٣٢، ٦٦١٧، ٦٦١٨ م/س لسنة ١٩٩٢) فقد ثبت تنازل الشركة المنظمة للسباقات عن مشمول هذه البيانات الجمركية.

ولما كان النزاع المائل ينصب على المطالبة بمبلغ مالي ثار الخلاف حول مقداره بين الطرفين لأسباب تم حسمها قانوناً بالنسبة لجزء من هذه المطالبات، مما يستتبع معه بالضرورة إجراء عمليات حسابية سواء بالنسبة لما تم حسمه من هذه المطالبات أو ما تبقى منها دون حسم وهو ما يتطلب فيمن يقوم بإجرائها خبرة فنية متخصصة في أعمال المحاسبة، الأمر الذي إرتأت معه الجمعية



العمومية تكليف الجهة عارضة النزاع بالاستعانة بجهة حكومية محاسبية محايدة لتحديد مقدار المبلغ محل المطالبة على وجه الدقة ، في ضوء وجهة نظر كل من طرفي النزاع والمستندات المتوفرة لديه.

لـ ذك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أولاً : رفض مطالبة مصلحة الجمارك فيما يتعلق برسوم الخدمات وضريبة المبيعات، ونسبة ٢٠% المقررة بالمادة (٨) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦، وما سبق وأن حسمته الجمعية العمومية برأى ملزم، والمبالغ المقدرة على السيارات والموتوسيكلات التي ثبت احتراقها أو هلاكها، وكذلك السيارات التي لم يتم دخولها البلاد، وتلك التي ثبت إعادة تصديرها أو التنازل عنها. وما تم إعفاؤه بنص صريح في القانون من أمتعة وكؤوس وميداليات.

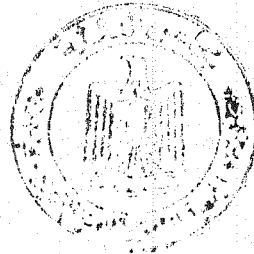
ثانياً: - تكليف مصلحة الجمارك بالاستعانة بجهة حكومية محاسبية متخصصة لتحديد مقدار المبالغ المالية المتنازع عليها بالنسبة لباقي المطالبات. بمراعاة استبعاد ما سبق أن حسمته الجمعية العمومية برأى ملزم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار / نبيل ميرهم
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

تحريراً في ٢٠٠٨ / ٣ / ٢٦



زينب //